تجربة مملكة البحرين في احتواء جائحة كورونا وتقليل آثارها الاجتماعية والنسية والصحية والاقتصادية على الأشخاص ذوى الإعاقة

نتمثل جهود مملكة البحرين في رعاية وحماية الأشخاص ذوي الإعاقة (ذوي العزيمة) في ظل الظروف الاستثنائية العالمية، حيث أن الوزارة تقدم قائمة متكاملة من الخدمات الرعائية والتأهيلية للأشخاص ذوي الإعاقة عن طريق المراكز والدور التابعة لها، بالإضافة إلى الدعم المادي واللوجستي للمراكز التأهيلية الأهلية والخاصة العاملة في مجال الإعاقة، إذ يبلغ عدد المراكز التأهيلية الحكومية (٦ مراكز) وعدد المراكز الأهلية (١٥ مركز) وعدد المراكز الخاصة (١٨ مركزًا)، بإجمالي عدد ١٥٦٢ طالب مستفيد من ذوي الإعاقة في جميع المراكز العاملة في مجال الإعاقة.

ومع أول ظهور لمرض فايروس كورونا كوفيد ١٩، وفي ضوء الاحتياطات التي اتخذتها المملكة للحد من انتشار الفايروس وكإجراء احترازي للاطمئنان على سلامة الطلبة والمواطنين وبناءً على توجيهات اللجنة التنسيقية برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، تمّ تعليق الدراسة والأنشطة والبرامج في كل المراكز والدور التأهيلية الحكومية التابعة لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية، والمراكز الأهلية والخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة المرخصة من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، منذ نهاية فبراير ٢٠٢٠ حتى اليوم. إذ ترتب على توقيف الخدمة في المراكز الناهيلية الأهلية والخاصة العديد من شكاوى أولياء الأمور ورؤساء المراكز الخاصة تحد كبير للإدارة بسبب توقيف التأهيل المباشر المستفيدين من ذوي الاعاقات الشديدة وفئة اضطراب طيف التوحد والتي لا يمكنها الاستفادة من أنظمة التعليم عن بعد.

وقد قامت الوزارة بمجموعة من الإجراءات في ضوء توقف الخدمة في المراكز التأهيلية العاملة في مجال الإعاقة منها:

- أ. تفعيل خدمة التعلم والتدريب عن بعد في أغلب المراكز التأهيلية العاملة في مجال الإعاقة. حيث تم تطبيق الدروس الإلكترونية وجلسات التأهيل من خلال أنظمة التعليم عن بعد والاستشارات الإلكترونية مع الاخصائيين العاملين في المراكز التأهيلية، وارسال تقارير أسبوعية للإدارة للوقوف على نقاط القوة والضعف لمستوى التحصيل للطلبة المستفيدين في المراكز التأهيلية.
- ٢. حصر أعداد الطلبة المسجلين في المراكز الخاصة والمتضررين من دفع الرسوم الشهرية منذ شهر مارس حتى شهر يونيو
 ٢٠٢٠ دون تقديم الخدمة في المركز، لدراسة إمكانية التعويض المادي والتأهيلي لفترة توقيف الخدمة للطلبة المتضررين.
- متابعة المراكز المرخصة من قبل الإدارة والحاصلة على ترخيص من هيئة تنظيم المهن والخدمات الحصية (نهرا) لتقديم خدمات جلسات فردية في العلاج الطبيعي وجلسات النطق بموافقة نهرا.
- أ. متابعة كافة اتصالات ومخاطبات رؤساء المراكز والعاملين وأولياء أمور المستفيدين من خلال العديد من قنوات التواصل تتمثل في: الهاتف، البريد الإلكتروني، البرامج الاجتماعية. (Social Media)، نظام تواصل لشكاوي واقتراحات المواطنين، نظام التراخيص الإلكترونية.
- إعداد تصورات للمساهمة في رفع الضرر المادي الكبير للمراكز الخاصة المتضررة جراء الإجراءات الاحترازية لمكافحة فايروس كورونا كوفيد ١٩، ورفعه للمعنين لاتخاذ التوجيه والقرار.

و لإيجاد بدائل وحلول لتعثر مستوى الأطفال وشكاوى أولياء أمورهم جراء توقف خدمة البرامج وجلسات التأهيل في المراكز التأهيلية قدمت الوزارة للجنة التنسيقية بقيادة سمو ولي العهد والمجلس الأعلى للصحة مقترح استئناف الدراسة في المراكز التأهيلية بضوابط محددة حيث تمت الموافقة على المقترح والبدء الفعلي منذ منتصف يونيو ٢٠٢٠. كما أن الوزارة قامت بالاستعانة بمجموعة مدربة على الرقابة والتفتيش من فريق البحرين التطوعي للقيام بالزيارات التفتيشية للمراكز التأهيلية العاملة في مجال الإعاقة بشكل يومي للتأكد من التزام وتقيد المراكز بالضوابط والاشتراطات المعتمدة من المجلس الأعلى للصحة.

كما أن هناك العديد من الخدمات المساندة والبرامج المتنوعة للأشخاص ذوي الإعاقة التي لم تتأثر تأثرًا مباشرًا في تقديم الخدمة تتمثل في استمرارية تقديم الدعم المالي والفني للمراكز الأهلية العاملة في مجال الإعاقة إذ يقدر الدعم مليون ومائتين دينار وبلغ عدد المستفيدين في المراكز الأهلية (٧٣٥) مستفيد لعدد أحدى عشر مركز أهلي، واستمرار الشراكة المجتمعية مع المنظمات الأهلية في تشغيل الوحدات المتنقلة لذوي الإعاقة والاستمرار بخدمة تدريب السياقة لذوي الإعاقة بالشراكة مع الإدارة العامة للمرور في وزارة الداخلية، كما أن الوزارة مستمرة في البث في طلبات المواطنين في خدمة مخصص الإعاقة، وخدمة توفير الأجهزة والمعينات للأشخاص ذوي الإعاقة، كما أن الوزارة قامت مؤخرًا بالتنسيق والتعاون مع هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية لتدشين بطاقة الهوية الوطنية للمواطن والمدمجة بها نوعية الإعاقة.

Ministry of Labour and Social Development